1983 0304_0001a_R

قضايا

من انصار الى بيروت وباريس وجنيف ...

قضية المعتقلين: حركة بدون "بركة"

نجاح واكيم : الخوف منع البعض من المشاركة في اللجنة

زاهر الخطيب : نخوض معركة سياسية بسلاح القانون

سنان براج : هناك من يحاول عرقلة لجنتنا

احمد سويد : انا مصدوم بموقف المحامين

من معتقل أنصار الاسرائيلي، الى المعتقلات والسجون اللبنانية الأخرى، القضية واحدة، وهي قضية آلاف المعتقلين والمخطوفين والمفقودين الذين شردت عائلاتهم، وثكلت أمهاتهم، وانتحبت أخواتهم إلى حد الثمالة.

تسعة أشهر ونيف مضت على الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية، هي عمر قضية المعتقلين. وقد أصبحت هذه القضية مثل «البارومتر»، تتصاعد حرارتها حيناً عبر مؤتمر أو تصريح أو بيان سياسي، ثم تخفت فلا تسمع منها غير أنين الأمهات والزوجات وانتحاب الأطفال، على أولادهن وأزواجهن وآبائهم.

وتنقسم قضية المعتقلين في لبنان على ثلاثة محاور:

١ ـ المحور الأول اسرائيلي، حيث حشدت قوات الاحتلال منذ دخلت الأراضي اللبنانية آلاف الشبان في معتقل أنصار، وأنشأت لهذه الغاية معسكراً خاصاً جهزته بكل الوسائل التي توفر للمعتقلين «اقامة» وصلت أصداؤها الى كل آذان العالم. وقد بلغ عدد المعتقلين في أنصار في مرحلة من المراحل حوالي عشرة آلاف معتقل، مارست القوات الاسرائيلية بهم شتى أنواع العذاب والقهر والإذلال. وقد أطلقت اسرائيل على فترات متلاحقة حوالي خمسة آلاف من هؤلاء، وينتظر الباقون الفرج مع انفراج الأزمة في ضوء ما ستسفر عنه المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية.

٢ ـ المحور الثاني لبناني ـ رسمي. وتقول الدولة ان المعتقلين لديها «لاخوف عليهم ولا هم يحزنون.. فهم في أيد أمينة، ولا يمكن أن يعاملوا خارج اطار القانون». والواقع أن الدولة لم يبق لديها الا النذر القليل من هؤلاء، وتقول انهم مطلوبون من قبل العدالة بموجب استنابات صادرة عن النيابة العامة. والحق يقال أن هناك بعض الاطمئنان الشعبي على مصير هؤلاء.

٣ ـ أما المحور الثالث فهو المحور الأكثر تعقيداً، بحيث ان مصير هؤلاء «طاسة ضايعة» كما يقول المثل الشعبي. فهم خطفوا أو اعتقلوا على أيدي «القوات اللبنانية» في مناطق مختلفة. ويؤكد الأهالي بالتواريخ والأمكنة، ان أكثر من ١٥٠٠ شاب اعتقلوا على حواجز «القوات اللبنانية»، لكن هذه الأخيرة نفت مرات عدة ان يكون لديها أي معتقل. وقد أكد رئيس الكتائب بيار الجميل مؤخراً انه لا يوجد في سجون «القوات اللبنانية» سوى ١١ معتقلاً اعترفوا بانهم قاموا بأعمال تخريبية، وسوف يتم تسليمهم للسلطة الشرعية اللبنانية.

وقال قائد «القوات اللبنانية» فادي افرام في مقابلة أجرتها معه «الشراع» منذ أكثر من شهر، ان الرئيس الراحل الشيخ بشير الجميل أطلق جميع المعتقلين بعد انتخابه مباشرة كرئيس للبلاد.

وعلى الرغم من جميع الاتصالات والتحركات التي قامت بها مراجع عليا، مدنية ودينية، وخصوصاً دار الفتوى الاسلامية والمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، فإن القضية ما زالت تراوح مكانها، بين النفي الكتائبي، واصرار الأهالي على وجود المعتقلين لدى «القوات اللبنانية».

ولم تقتصر التحركات التي جرت على صعيد قضية المعتقلين بشكل عام، على الاطار اللبناني الصرف، بل خرجت الى المحافل الدولية، حيث أقيمت ندوات عالمية في باريس وجنيف وغيرهما. وتشكلت لهذا الغرض لجنة من المحامين أطلقت على نفسها اسم «لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية والمعتقلين السياسيين»، فلاحقت القضية، وما زالت تلاحق، ولكن من دون جدوى.

«الشراع» التقت أعضاء هذه اللجنة لاستيضاح آخر ما توصلت اليه الاتصالات الجارية، وهم: النائبان نجاح واكيم وزاهر الخطيب، المحامي سنان براج، وأمين عام اتحاد الكتاب اللبنانيين المحامي أحمد سويد.

النائب نجاح واكيم: المشكلات أكبر من قدرتنا

نجاح واكيم

☐ قلنا للنائب نجاح واكيم: لاحظنا انك لم تحضر بعض اجتماعات اللجنة مؤخراً فهل من ملاحظات معينة في ضوء التحرك الذي قمتم به؟

ـ أنا أؤيد وأشارك في هذه اللجنة بكل قوتي، ولكن صدف في بعض الأحيان أن كنت خارج لبنان، كما اننا في اللجنة نحاول أن نتوزع العمل، فمثلاً أثناء المؤتمر الأخير الذي عقد في دار الفتوى كان هناك اجتماع للجان المشتركة في المجلس لمناقشة موضوع المفاوضات، وفي هذا الاجتماع طرحت موضوع المعتقلين وموضوع الحريات الديمقراطية في الوقت الذي كان فيه زملائي يطرحون القضية في المؤتمر الذي عقد في دار الفتوى، ليس لي أي تحفظ على اللجنة ولكن المسألة هي توزيع

1993_0304_0001b_ar

مهام، وأنا أحضر أغلبية اجتماعات هذه اللجنة.

□ كيف تفسر ضعف المشاركة في اللجنة التي تقتصر على أربعة محامين؟

- كما ذكرت، رغم أهمية هذه اللجنة، إذ انها تتصدى لمسألة من أخطر المسائل التي يواجهها شعبنا اليوم، فإن المشاركة فيها كانت أقل من المطلوب، ولا أعتقد أن الأمر يعود الى أسباب تتعلق باللجنة، ولكنها تتعلق بحالة الخوف والارهاب اللذين يفرضهما البعض، وأنا أذكر انني قابلت عدداً كبيراً من المحامين، ولم يتحفظ أحد منهم على عمل اللجنة، ولكنهم بصراحة كانوا يسرّون لي بخوفهم. فحالة الخوف هي التي منعت الكثيرين من المشاركة في هذه اللجنة رغم أهميتها، وما زال كابوس الخوف حتى الآن يسيطر على هؤلاء، كما على قطاعات واسعة من شعبنا.

□ هناك ملاحظة أن اللجنة حملت «بطيختين» في يد واحدة؟

- في الحقيقة، كما ذكرت عدد أعضاء اللجنة قليل ومشاكل شعبنا كثيرة، وأكبر من قدرة اللجنة على متابعة كل هذه المشاكل بالشكل المطلوب، ولكن كان علينا أن نختار بين أمرين: اما ان نتعاطى مع المشكلات على قدر طاقتنا، فننتقي بعضاً منها ونعالجه ونتخلى عن القسم الأكبر، واما ان نتعاطى مع كل هذه المشكلات، لأنها تمس حياة المواطنين، وفضلنا الحل الثاني. وما قامت به اللجنة منذ تأسيسها كثير جداً ان على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، ولكنني لا أنكر أن المشكلات أكبر من قدرتنا، ونحن نأمل أن تتوسع اللجنة، لتتمكن من القيام بواجباتنا. فهل كان من المعقول أن نترك مشكلة المهجرين دون أن نساعد على حلها ومنع التعسف في تطبيق القانون بحيث يشرد هؤلاء من مساكنهم دون أن تسعى الدولة لاعادتهم الى مساكنهم الأصلية. مثلاً هناك عشرات الألوف من المهجرين جاؤوا من النبعة وتل الزعتر وغيرها، يؤمرون اليوم بترك المساكن التي هجروا اليها عنوة، فكيف تقبل الدولة أن يجري هذا دون أن تعيد ابن النبعة الى مسكنه، الى تل الزعتر أو الكرنتينا أو غيره، ما كان بوسعنا أن نصم آذاننا عن صراخ هؤلاء المهجرين.

وبالنسبة للمخطوفين وهم كثر، اعتقلوا خلافاً لأي قانون ووضعوا في المعتقل خلافاً لأي قانون، وضربوا وعذبوا بل وقتلوا دون أن يعرف بأمرهم أحد، هل كان من الممكن أن تصم آذاننا عن صراخهم وصراخ أسرهم؟ هل يمكن أن نسكت عن فضائح رهيبة تجري كل يوم، سمعنا عن مئات المعتقلين الذين يعذبون بسبب معتقداتهم العروبية أو التقدمية أو اليسارية، فهل سمع أحد عن واحد اعتقل بسبب تعامله مع اسرائيل أو بسبب ترويجه للبضائع الاسرائيلية التي تدمر الاقتصاد اللبناني. سمعنا عن مذكرات توقيف بحق أناس مهجرين نتيجة مشكلة كفرنبرخ، وهؤلاء هاجروا قبل المشكلة بعدة سنوات، بل ان بعضهم توفاه الله قبل حصول المشكلة. ومع ذلك فقد صدرت بحقهم مذكرات توقيف وهم في المهجر أو في القبر. هل سمعت عن مذكرة توقيف واحدة بحق الذين ارتكبوا مجزرة الكرنتينا أو صبرا وشاتيلا؟

اذن ترى كم أن هذه المشاكل كثيرة وهامة، وليس بوسع اللجنة أن تتجاهل أياً منها، فإذا نحن قصرنا أو تأخرنا فليس ذلك بسبب تقاعس منا أو عدم اهتمام، ولكن بسبب قلة عدد أعضاء اللجنة لكثرة عدد المشاكل التي تجابهها.

□ هناك احساس عند الأمهات بأنهم أصبحوا أمام حائط مسدود، فهل من خطوات جديدة ستقومون بها؟

- يمكنني أن أتفهم الحاح الأمهات والزوجات من أجل الاسراع في الافراج عن أقاربهن المعتقلين، كما أستطيع أن أفهم حالة القنوط التي نلمسها عندهن أحياناً، فالأسرة التي أعتقل معيلها لا يمكنها أن تنتظر طويلاً، خاصة وان هذه الأسر تعيش حالة بؤس شديدة، عدا عن خوفها على مصير هؤلاء المعتقلين، بالنسبة للجنة «لا يكلف الله نفسا الا وسعها». عندما تسمع رئيس الحكومة والوزراء يقولون علناً (ما طالع بإيدنا شي) يمكن عندئذ أن تعذر اللجنة التي تعمل ليل نهار، ولكن في ظروف بالغة الصعوبة، اتخذنا عدة اجراءات في السابق، منها ملاحقة الأمر مع المسؤولين والنشاط الاعلامي واثارة القضية في مجلس النواب واثارة القضية في عدد من المحافل الدولية، وما زلنا مستمرين، وهناك خطوات واجراءات أخرى. المهم اننا لن نسكت ولن نتعب وسوف نتابع هذه القضية مهما كلف الأمر، ونأمل أن ننجح في القيام بواجباتنا الوطنية. وأنا أدعو الجميع، الناس والسياسيين والحقوقيين، الى مساندتنا، فهذا واجب وطني كما أدعو المسؤولين الى تفهم خطورة ما يجري قبل فوات الأوان.

زاهر الخطيب

وسألنا النائب زاهر الخطيب:

□ ما هي الوسائل النيابية التي يمكن اللجوء إليها من أجل خدمة قضية المعتقلين بعد السؤال النيابي؟

- ان السؤال النيابي الذي وجهناه للحكومة حول قضية المعتقلين والمفقودين والمخطوفين كان واحداً من

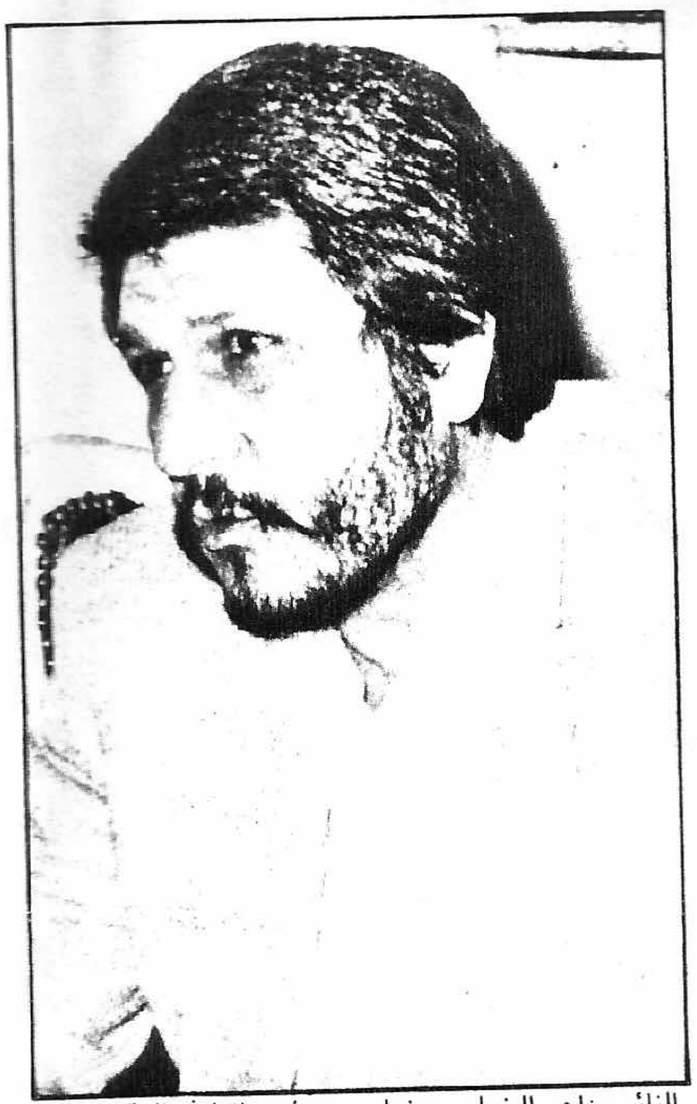

النائب زاهر الخطيب: نمارس صلاحياتنا في الرقابة كما في التشريع

الوسائل التي لجأنا إليها على قاعدة حقنا كنواب في المجلس النيابي نمارس صلاحياتنا في الرقابة كما في التشريع. فالسؤال النيابي حسبما تعرفه الأصول البرلمانية هو استيضاح عن قضية معينة يوجهها أحد النواب أو مجموعة من النواب، يوجه الى الحكومة أو الى أحد الوزراء. والأسئلة قد تكون شفوية أو خطية، ويحق لنا كنواب أن نحول هذا السؤال الى استجواب في حالتين: الأولى إذا لم تقدم الحكومة جوابها عن السؤال ضمن المهلة القانونية، الثانية اذا اعطت جواباً غير مقنع. ولم يكتف به النائب أو النواب السائلون.

انطلاقاً من هذا الموقع فإننا كنواب لم نتلق حتى هذه اللحظة أي جواب من الحكومة، لا بل أكثر من ذلك، ان المراجعات التي قمنا بها على المستوى السياسي مع كبار المسؤولين في السلطة السياسية، لم تثمر سوى وعود بملاحقة هذه القضية من أجل تصحيح الأمور ووضعها في اطارها القانوني خاصة بعد أن اعترفت الحكومة في بيانها الوزاري أن اجراءات غير قانونية قد تمت على الأرض أثناء الدهم والتفتيش والاعتقال، ولقد أسمت ذلك في حينه مجرد «هفوات».

اننا نعتبر ان هذه القضية قد تجلت فيها وبشكل واضح سياسة الحكومة الفعلية على الأرض ازاء قضية باتت شأناً عاماً، وكانت لها أصداء ضجت ليس فقط على المستوى المحلي، بل في المستويات الدولية، وأخذت بعداً سياسياً واضح المعالم، كون قضية المعتقلين والمخطوفين لم تقتصر على اعتقال «مجرمين عاديين».

أعلنا في اطار لجنة المحامين للدفاع عن الحريات وفي المنبر النيابي اننا أكثر الناس حماساً لإنزال العقوبات بالذين أساؤوا لجماهير شعبنا وارتكبوا جرائم بحق المواطنين. ان هذه القضية لم تطل مجرمين عاديين وحسب وفق ما روجّت له بعض الهيئات المسؤولة والمعنية مباشرة بهذه القضية، بل ان الاجراءات غير القانونية والانتهاكات للدستور وللتشريعات اللبنانية المحلية ولمضامين أحكام الاتفاقيات الدولية التي التزم بها لبنان وساهم باقرارها كوثيقة اعلان حقوق الانسان العالمية.

ان هذه الانتهاكات أخذت بعداً سياسياً كونها طالت بعد الاجتياح الصهيوني للشطر الغربي من العاصمة جزءاً كبيراً من المواطنين الذين كان لهم شرف الصمود والتصدي للعدو الصهيوني، ولم يكن في الفراغ أن أسمينا لجنة المحامين التي كوّناها مع مجموعة من الزملاء المحامين «لجنة الدفاع عن الحريات والمعتقلين السياسيين»، وقصدنا بالمعتقلين السياسيين كل الذين انتزعوا من بيوتهم وزجوا في السجون والأقبية لمجرد معتقدهم السياسي أو ولائهم السياسي أو لانتمائهم الفكري والمعتقدي، من هنا كان التوافق في ضرورة اثارة هذا الموضوع في كافة المواقع السياسية والقانونية كون هذه القضية في جوهرها الانساني هي قضية سياسية، أو بالأحرى هي معركة سياسية تخوضها بسلاح القانون من أجل حماية المواطن وتحصينه بالضمانات التي كفلته بها التشريعات الدولية والدستور اللبناني والقوانين اللبنانية.

□ لماذا لم يرد جواب الحكومة حتى هذه اللحظة؟

- هذا شأن الحكومة التي ستسعى لايجاد مبررات لوعودها بتصحيح الأمور في نصابها القانوني، والتي يثبت يوماً بعد يوم انها تتعاطى مع قضية المعتقلين، ليس من الوجهة القانونية، وغير صحيح ادعاؤها ان ما حصل على الأرض وما يحصل حتى هذه اللحظة يمكن تسميته بهفوات، فالهفوة أو الخطأ لا يمكن أن يحصل مع آلاف المعتقلين الذين لا يزال أهاليهم يفتشون عن سبل لخلاصهم ليس أكثر من أن يحالوا الى المحاكم ويعرفوا التهمة المنسوبة اليهم أو كما يبدو الملفقة ضدهم لأسباب بحت سياسية. انها ليست مجرد اجراءات باطلة وغير قانونية وحسب، بل ان الأدلة الجديدة التي تبرز كل يوم وتتساند مع وقائع اضافية واعتقالات تتم بدون مسوغ قانوني، يؤكد أن الحكومة تمارس سياسة وتكرس منهجاً الغاية منه كم الأفواه وتطويع الارادات واستئصال عدد المعارضة، وهي بالتالي كسلطة سياسية المسؤولة الأولى والأخيرة عن كل الانتهاكات التي حصلت ضد حرية الانسان الشخصية بامتهان كرامته وركله وضربه وانتهاك حرية معتقده وحرية رأيه والتعبير عن هذا الرأي. ونحن كنواب لا يعنينا مباشرة سوى أن نحاسب السلطة السياسية عما تقوم به الأجهزة الادارية أو العسكرية التابعة لها والخاضعة

1983 03 04_ 0001 c_r

لسلطانها وفق ما ينص عليه الدستور . وعلى هذا الأساس سنستمر بممارسة حقوقنا البرلمانية بطرح هموم الناس ومحاسبة السلطة السياسية عن الانتهاكات التي تلحق بهم ، سواء على مستوى المعتقلين أو على مستوى قضية المهجرين ، والتي وجهنا أيضاً حول هذه القضية سؤالاً نيابياً نستوضح فيه الحكومة عن موقفها السياسي من مسألة المهجرين ومن ممارسات التهويل والانذارات بصفتها هي المسؤولة عن مثل هذه الانتهاكات التي تقوم بها الأجهزة التابعة لها .

ان الأصول البرلمانية تتيح لنا حق تصعيد الضغط على الحكومة وحق محاسبتها في حال وافق النواب الزملاء الذين ساهموا بتوقيع السؤال النيابي ، وأملنا ان يشاركنا الموقف سائر النواب الذين تعاطفوا مع هذه القضية فأمامنا من الخيارات تحويل السؤال الى استجواب ، وهذا مرتبط بموقف سائر النواب أو ممارسة حقنا النيابي بطلب تعيين لجنة تحقيق برلمانية تمارس صلاحياتها وفق ما نصت عليه المواد ١٤٩ و١٥٠ و١٥١ و١٥٢ والمادة ١٥٣ التي تقول : « يمكن للمجلس أن يولي لجان التحقيق البرلمانية سلطات هيئات التحقيق القضائية على أن يصدر القرار في جلسة للهيئة العامة » .

اننا في مرحلة خطيرة جداً . الاحتلال الصهيوني البغيض يدنس تراب أرضنا ، وحق علينا كمواطنين قبل أن نكون نواباً عندما يستباح الوطن ويحتل أن نوحد الشعب كتلة متراصة في وجه الاحتلال ، وان نواكب همومهم ونحتضن قضاياهم الحياتية ونطلق مبادراتهم وحرياتهم الديمقراطية فهل ان الحكومة في سياستها لجزء من جماهير شعبنا الذين تصدوا للعدو الصهيوني وحملوا شرف الكفاح ضد العدو الذي انتهك أرضنا ودمر بيوتنا وشرد أهلنا ، هل ان سياسة الحكومة تجاه قضية المعتقلين وتجاه قضية المهجرين هي فعلاً سياسة توحيدية ؟ هل هي سياسة احتضانية لهموم الناس ؟ هل ان سياسة الحكومة تجاه هاتين القضيتين هي سياسة الوحدة الوطنية ، هل هي سياسة التحرير التي هي مهمة لا تقع على عاتق فرد أو مؤسسة بل هي مهمة شعب بأكمله ، كتلة متراصة في وجه الاحتلال ؟ فهل في هذه السياسة الحكومية ما يخدم قضية التحرير ؟

سنان براج

□ أستاذ براج ، ما هي النتائج العملية لتحرككم على الصعيد الدولي ؟

- أود ان أوضح انه بعد ان باءت جميع مراجعاتنا بشأن الموقوفين والمخطوفين والمفقودين مع المراجع المسؤولة من وزير العدل الى وزير الدفاع ، الى رئيس الوزراء بصفته وزيراً للداخلية والذي كان مؤتمناً على الخطة الأمنية التي بموجبها كلف الجيش بمؤازرة قوى الأمن الداخلي بقضية حفظ الأمن ، وذلك قبل صدور المرسوم (١٠) الذي أناط بالجيش وحده القيام بالمهمة هذه ، بعد أن باءت جميع هذه المحاولات بالفشل وخاصة ان معظم الاعتقالات قد تمت ابان الخطة الأمنية المذكورة ، قررنا في لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية والمعتقلين والمخطوفين والمفقودين ، التوجه مباشرة الى الرأي العام اللبناني والرأي العام العالمي لشرح هذه القضية في نواحيها الدستورية والقانونية والانسانية . وبما اني على صلة وثيقة بأكثرية المنظمات الحقوقية والديمقراطية والانسانية على الصعيد العالمي ، فقد قمت باتصالات أعطيت لها صفة اللجنة من أجل تحريك هذه القضية على الصعيد العالمي بغية مساعدة هذه المنظمات لنا في عملنا في شقّيه القانوني والانساني ، ومن أجل أن تقوم هذه المنظمات بالمساعدة في التدخل والسعي مع السلطات

المحامي سنان براج : يوم تضامن عالمي مع المعتقلين

الرسمية اللبنانية من اجل تطبيق القوانين اللبنانية والأعراف والمعاهدات الدولية على قضية المعتقلين والمفقودين والمخطوفين : وقد قسمنا العمل الى قسمين : قسم يتعلق بالمعتقلين والمخطوفين لدى السلطات الصهيونية والميليشيات الكتائبية ، والقسم الآخر يتعلق بالموقوفين من قبل السلطات الرسمية اللبنانية قبل وبعد صدور المرسوم الاشتراعي رقم (١٠) . وقد شرحنا مراراً وجهة نظرنا القانونية بالنسبة للاعتقالات التي تمت ومدى انطباقها على أحكام الدستور وقانون العقوبات وقانون أحوال المحاكمات الجزائية .

□ عملياً ماذا حدث على الأرض ؟

- لقد أوضحت سابقاً بأن لدى حضوري مؤتمر مركز التحري الدولي عن أوضاع المعتقلين والذي انعقد في باريس بتاريخ ٢٣ و٢٤ كانون الثاني ١٩٨٣ ، صدرت عن المؤتمرين عدة توصيات أهمها :

١ - انعقاد مؤتمر صحفي حضرته الصحافة الفرنسية ومراسلي الصحافة الأجنبية في فرنسا ، جرى فيه من بعض أساتذة القانون ممن زاروا لبنان قبلاً ومني شخصياً ، شرح لأبعاد هذه القضية قانونياً وانسانياً .

٢ - وجه المؤتمرون برقيات الى كل من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية وإلى رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير العدل يحثّونهم فيها على تطبيق القوانين بالنسبة لهذه القضية .

٣ - انتظار اشعار من اللجنة بتعيين يوم لبناني عالمي للاعراب عن التضامن مع قضية المعتقلين والمفقودين والمخطوفين في لبنان . ونحن بصدد درس أخذ هذه الخطوة بالتشاور مع لجنة أهالي المعتقلين والتنظيمات ذات الطابع الاجتماعي والانساني في لبنان .

٤ - تلقينا وعداً بأن يقوم وفد من المؤتمرين في المركز العالمي للتحري بزيارة لبنان لدى حصوله على التأشيرات اللازمة وتعيين مواعيد للمسؤولين حتى لا يكون مصيرهم كمصير المحامية « لافي فيرون » التي كانت مهمتها الأساسية في لبنان التحري عن جرائم اسرائيل المرتكبة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني .

أما بالنسبة لمؤتمر لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة والذي حضرته شخصياً وألقيت كلمة فيه باسم اتحاد المحامين العرب شارحاً قضية المعتقلين والمفقودين والمخطوفين في لبنان ، فإني بانتظار التوصيات التي خرجت بها اللجنة المذكورة بهذا الصدد . والتأخير ناجم عن أن أعمال المؤتمر لم تنته بعد وهنالك العديد من المواضيع على جدول الأعمال ، خاصة اذا علمنا أنها لجنة ذات طابع دولي متفرعة عن هيئة الأمم المتحدة وتوصياتها تتسم دائماً بالدقة اللازمة في هذه المواضيع .

تظاهرة للجنة امهات وزوجات المعتقلين

1983 03 04_0001 d_A2

□ ماذا تفسر ضعف المشاركة في تحرككم ؟

ـ استطيع الجواب عن هذا السؤال بأن المنضمين الى هذه اللجنة عددهم يناهز العشرين ، ولكن المتحركين باسمهم هم (٥) وذلك من أجل تسهيل وعدم عرقلة القيام بالمهمات التي أخذناها على عاتقنا . والجميع يذكر بأن أسماء أعضاء اللجنة قد أذيعت بواسطة المؤتمر الصحفي الأول الذي عقد فيها في دار نقابة الصحافة ، وهناك بعض المحامين من المنضمين الى اللجنة لم تذع أسماءهم لأسباب تتعلق باللجنة وبطريقة عملها ، وتكون الافادة منهم ومن جهودهم مردودها أكبر ، إذ لكل عمل وجهه العلني ووجهه غير المعلن ، وهناك أيضاً نوع من المساعدة في الموضوع يقوم به اخواننا في نقابة الشمال ، واخواننا من المحامين المتواجدين في البقاع ، ومع كل ذلك فاني أوجه الدعوة الى كل محام للانضمام لهذه اللجنة لأنها أخذت على عاتقها الدفاع عن حريات المواطنين مهما اختلفت عقائدهم ومذاهبهم والمناطق التي ينتمون اليها ، ولأن القضية هي قضية حق والمحامي عندما يقسم اليمين فإنه يؤخذ على عاتقه الدفاع عن حقوق المظلومين والمستضعفين والمفترى عليهم .

□ ما هي خطواتكم المقبلة ؟

ـ لقد قررنا في اللجنة الانتقال إلى الخطوات الإجرائية على الصعيد القانوني ، ومنها مراجعة حضرة النائب العسكري العام في قضية المعتقلين حسب لوائح منظمة حسب الأصول ، كذلك اثارة قضية المخطوفين على ضوء الاعترافات والتصريحات التي صدرت عن بعض اعضاء حزب الكتائب من أن لديهم بعض المخطوفين والمعتقلين ليصار الى التحقيق في هذه القضية على ضوء الاعترافات التي ورد ذكرها مراراً في تصريحات لي ولأعضاء اللجنة .

□ أنتم متهمون بتسييس القضية ؟

ـ القضية بحد ذاتها سياسية ، خاصة بالنسبة للمخطوفين والمفقودين الذين لم يخطفوا بسبب آرائهم الاجتماعية أو الفنية ، وانما بسبب انتمائهم السياسي أو العقائدي المصان حسب مواد الدستور اللبناني ، والملفت للنظر ان هناك حملة تستهدف بعض الأشخاص من العاملين في الحقل الوطني العام لعرقلة جهودهم ، ان بالنسبة لهذه القضية أو بالنسبة لقضية المفاوضات التي اعترض عليها من حيث المبدأ والمضمون والشكل .

والمستغرب اننا نرى اليوم « أوركسترا » من الذين يدّعون تمثيل طوائف معينة ومذاهب معينة ، أتى كل فرد فيها يتهجم على مجموعة من المتعاطين بالشأن العام ، فمن ضمن محاولة عرقلة عمل لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية ، الى التهجم على أحزاب الحركة الوطنية ، الى التهجم على حركة « أمل » المناضلة في ساحل المتن ، وخاصة هذه الحركة التي لم يتوقف نضالها في المناطق المسيطر عليها من العدو الصهيوني ، فإني أتساءل ، هل محرك هذه « الأوركسترا » هو جهاز واحد ؟ أم انها جميعها فئات مضللة ؟ وإذا كانت كذلك فنحن مستعدون للحوار معها لكي تبين لنا ، أين أخطأنا وأين أصبنا ونبين لها أين أخطأت وأين أصابت .

أحمد سويد

وفي بداية لقائنا مع المحامي أحمد سويد سألناه من موقعه في اتحاد الكتاب :

□ ما هو دور اتحاد الكتاب اللبناني بالدفاع عن الحريات الديمقراطية ؟

ـ الحقيقة أن معظم المؤسسات الثقافية تنطلق من مبدأ فصل الثقافة عن السياسة ، بعكس ما نعتقده نحن في اتحاد الكتاب اللبنانيين من ان الثقافة لا تنفصل أبداً عن السياسة ، فهما متداخلتان لدرجة الاندماج ، وخاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الثقافة لا يمكن الا ان تكون ملتزمة . فنظرية الفن للفن نظرية ساقطه عفا عليها الزمن ، وأصبحت الثقافة تعني الغوص في هموم الناس ومشاغلهم ومحاولة الوصول الى ايجاد الصيغ البديلة لكل وضع غير صحيح ، فاتحاد الكتاب اللبنانيين كان منذ نشأته وما زال نصيراً للحريات الديمقراطية ومدافعاً عن المضطهدين بسبب آرائهم ومعتقداتهم . وللاتحاد مواقف معروفة في هذا المضمار ، وأشهر هذه المواقف الموقف الذي اتخذه في أحد مؤتمرات الاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب يوم كان المرحوم يوسف السباعي أميناً عاماً للاتحاد ، وحاول التغطية والتعتيم على أعمال القمع والتنكيل التي كان يتعرض لها عدد من الكتاب والأدباء في عدد من الأقطار العربية ، فتصدى الاتحاد يوم ذاك وأصر على وجوب رفع الصوت عالياً احتجاجاً على القمع الممارس ، وكان الصدام المحتوم بين الاتحاد والأمين العام للاتحاد ، هذا الصدام الذي أدى الى انسحاب اتحادنا من الاتحاد العربي احتجاجاً على الموقف المتخاذل الذي اعتبرناه تنكراً صارخاً لأهداف الاتحاد العام ولمهمة ورسالة المثقف .

وفي ما يتعلق بالدفاع عن الحريات على الصعيد المحلي ، كنا ضد العنف الذي كان يمارس على حملة الأقلام في شتى المراحل التي مر بها هذا البلد . وكنا أيضاً أول من تصدى للاحتجاج على قانون الرقابة يوم فرض أثناء الأحداث . وما زال الاتحاد يرفع صوته كلما تعرض كاتب أو مثقف للتنكيل أو الاضطهاد أو للتضييق عليه في حريته ورزقه .

المحامي أحمد سويد : سنلجأ الى أساليب جديدة

□ هل انت مكلّف من قبل الاتحاد في لجنة الحريات ؟

ـ أنا أتمثل كمحام ، والاتحاد ليس له أي علاقة بالموضوع ، وذلك من منطلق قناعتي بضرورة احترام حرية الانسان ومعتقده وقداسة حريّته . فمجرد تعرض الانسان للتعذيب المادي أو المعنوي أمر في منتهى الخطورة ، ومناقض لحقوق الانسان ، كمواطن يرى الآلاف من الشباب يزجون في الأقبية المجهولة المكان ، ويعتم حتى على وجودهم ويحال بينهم وبين حقوقهم القانونية في الدفاع عن أنفسهم والمثول أمام القضاء أو توكيل من يدافع عنهم ، وكمحام يرى أن رسالة المحامي هي الدفاع عن الحق والدفاع عن حرمة القانون ، في هذه المنطلقات تطوعت مع عدد من الزملاء وشكلنا لجنة الدفاع عن الحريات والمعتقلين والمخطوفين ، لتؤدي بذلك واجباً تفرضه علينا المواطنية الصحيحة والحس الانساني السليم والحرص على كرامة الانسان وهيبة القانون .

□ بماذا تفسر ضعف المشاركة في اللجنة ؟

ـ الحق اني معدوم من موقف الزملاء المحامين ، فالمحامي مهما كان توجهه السياسي أو عقيدته أو انتماؤه الحزبي ، يفترض فيه أن يكون الحارس الأمين للحرية والمدافع الأول عن الحق . ان المحامي الذي يرى انتهاك القانون وأحكام الدستور ويطلع على المخالفات التي ترتكب ضد القانون والدستور والممارسات التي تقوم بها أجهزة معينة وفئات غير شرعية ، ان المحامي الذي يرى كل ذلك ويلمسه ثم يقف موقف اللامبالي أو المتفرج أو المتشفي ، يكون بالفعل قد خان رسالته وقسمه وقداسة مهنته ، اذ من واجب المحامي أن يتصدى للدفاع عن القانون والدستور وان يعبّر عن موقفه ضد التجاوزات والممارسات اللاقانونية ، باللجوء الى سلاح القانون وسلاح منطق الدفاع عن الحق . ومن المؤسف أن عدداً كبيراً من الزملاء يعتبر أن المهنة هي مجرد وسيلة للعيش فقط ، وحتى هذا المنطلق لا يعير القضايا العامة أي اهتمام ، ويقف من القضايا الجوهرية التي تمس المبادىء التي يقوم عليها الوطن موقف اللامبالاة . واني انتهز هذه المناسبة لأهيب بالزملاء على اختلاف آرائهم ومعتقداتهم وتوجهاتهم ان يدعموا اللجنة ، لأنهم بذلك يدعمون الوطن والقانون والدستور . اننا نعتبر الدفاع عن هذه المبادىء خدمة وطنية لا تقل أهميتها وخطورتها عن أهمية وخطورة الدفاع عن الوطن بحمل السلاح .

□ ما هي خطواتكم المقبلة ؟

ـ نحن لا نيأس على الرغم من أن تحركات اللجنة لم تؤد الى نتيجة ايجابية على صعيد تطبيق القانون الذي نلح على وجوب احترامه ، وننادي بوجوب تطبيقه . نحن نطالب السلطة ، لا باطلاق سراح المعتقلين باعتبارهم أبرياء ، وانما نطالبها بأن تطبق القانون وتحيلهم الى القضاء ليقول كلمته في صحة التهم المنسوبة اليهم ، فيما اذا كانت هناك تهم منسوبة الى المعتقلين ونطالب بأن تحترم نصوص القانون في ما يتعلق باجراءات التحقيق ، نطالب بأن تحترم نصوص القانون في ما يتعلق بحق أي متهم بأن لا يمثل أمام هيئة تحقيقية الا بمصاحبة محام يختاره . واذا كانت السلطات المعنية لا تزال تصم آذانها عن سماع صرخات اللجنة ونداءاتها ، فإن ذلك لن يحد من تصميمنا على متابعة النضال في هذا المجال الى أن تستجيب هذه السلطات لنداء الواجب الوطني في تطبيق أحكام القانون والدستور ، واذا كنا نوصل صوتنا الى المؤسسات الدولية التي تهتم بقضايا حقوق الانسان ، فإنما نفعل ذلك كوسيلة ضغط لحمل المسؤولين على القيام بواجبهم والاستجابة لنداء القانون ، ولن نقول نداء الضمير ، وزملاؤنا النواب يقومون بواجبهم من ناحية تقديم الاستجوابات للحكومة ، ونحن ندرس الآن اذا ما استمرت السلطات المعنية بلا مبالاتها اللجوء الى أساليب جديدة نرجو أن تعطي نتائجها المرجوة .

وهنا لا بد من ملاحظة بأن السلطة كانت في الماضي تتعلل بالنسبة للمخطوفين بعدم سيطرتها على المناطق التي تتواجد فيها الجهات الخاطفة ، أما الآن وقد زالت هذه الحجة بانتشار الجيش في بيروت الكبرى فقد آن الأوان لأن تخرج السلطة من نفق خوفها وتخوفها وان تعمل على اطلاق سراح المخطوفين ما دامت قد بسطت سلطان شرعيتها .

اعداد : محمد صفا